بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٨٨، مايو ١٩٩٠م، شعبان ١٤١٠هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

محاكمات جائرة من عهد الظلمات

في الوقت الذي يسعى فيه البعض للبحث عما يدعو للتعاون في منطقتنا العربية يابى بعض الحكام الا الاصرار على السياسات القمعية التي تمنع الانسان ليس من الحياة الكريمة فحسب، بل حتى من الحلم بها. وليس هناك منطقة اشد معاناة من البطش السلطوي ومن غياب اي احترام لحقوق الانسان من منطقتنا الخليجية المرتهنة. والحديث عن القمع ليس حديثاً عن التاريخ بل هو حديث عن الحاضر المعاش. ففي الرابع والعشرين من مارس الماضي اصدرت محكمة امن الدولة احكاماً ظالمة بحق مجموعة من الشباب البحراني بحجج واهية وظلم فاضح. والمجموعة المذكورة شملت كلا من المهندس محمد جميل الجمري وصهره عبد الجليل خليل ابراهيم وجميل كاظم حسن وعلي جمعة وحسين ابراهيم القصاب. وجاء اصدار الحكم على المجموعة بعد تاجيل محاكمتهم اربع مرات وبعد ان مكثوا في الاعتقال اكثر من ثمانية عشر شهراً!

اعتُبرت محاكمة مجموعة الجمري مؤشراً على نوايا آل خليفة. فمنذ اعتقالهم كانت هناك قناعة شعبية مطلقة ببراءتهم من كل التهم التي وجهت اليهم، وبالتالي فانهم لن يواجهوا محاكمة قضائية عادية، بل ان الوضع السياسي العام في البلاد هو الذي سيحدد مصائرهم. وكانت اعتقالاتهم قد تمت في ظروف متباينة ولكنها متميزة بالتوتر السياسي الشديد في البلاد. فبعضهم اعتقل عندما كانت الحرب العراقية ـ الايرانية في اوجها، وكانت قوات البحرية الامريكية تشارك في الحرب ضد ايران منطلقة من اراضي البحرين، وهو ما دفع قطاعات واسعة من شباب البحرين للاحتجاج على السماح للامريكيين باستعمال قاعدة الجفير والمطار العسكري في جنوب البلاد. اما البعض الآخر فقد اعتقل بعد توقف الحرب وبروز ظروف اقليمية جديدة كان يُتوخى ان تتميز بالهدوء والتوجه لنزع اسباب التوتر الاجتماعي والسياسي. فحين جاءت موجات الاعتقالات المتتالية في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ والنصف الاول من عام ١٩٨٩ اتضح ان سلطة آل خليفة متجهة للتصعيد بدلا من التخفيف. وهكذا استمرت الاوضاع حتى الوقت الحاضر. وماهو متوفر من معطيات على صعيد تعامل السلطة مع الشعب لا يدعو للتفاؤل على الاطلاق. فحملات الاعتقال والاستجواب والتحقيق مع الشباب مستمرة والتحدي للشيعة قائم على قدم وساق.

ولربما كان هناك من يتوقع ان انتهاء الحرب ستكون ايذاناً بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين آل خليفة والشعب، ولكن الحملات القمعية افشلت تلك التوقعات، وتعيش البلاد اليوم حالة من القمع والاستبداد تجعلها في مصاف الحكومات المعروفة بالقمع والاضطهاد الشديدين. وخلال فترة اعتقال المهندس محمد جميل الجمري واخوته كانت هناك حرب نفسية تشنها السلطة عن طريق جهاز المباحث لزيادة الاهانة والامعان في احتقار الشعب. فتارة كان يقال ان المعتقلين ابرياء وسوف يطلق سراحهم، وتارة اخرى تبث عناصر المباحث ادعاءات تنسبها اليهم وتبالغ في وصف التهم الموجهة لهم. هذه الحرب النفسية كانت تهدف لاشغال الناس عن المطالبة بابسط المطالب التي تطالب بها شعوب الدول الاخرى، كالحرية والتمثيل البرلماني وتكوين الجمعيات المهنية المستقلة والنقابات العمالية. فملامح التغييرات السياسية في العالم كانت تتضح شيئاً فشيئاً مع نهاية الثمانينات، وكان آل خليفة يدركون خطورة ذلك على موقفهم الهش تجاه شعبهم. وبالتالي فان سياسة الضابط البريطاني، ايان هندرسون، القائمة على اساس ان توجيه الضربات الاستباقية هو افضل السبل لاحتواء ما قد يتمخض عن التجمعات السياسية من مطالب منطقية يصعب على الحاكمين تجاهلها، كما هو الحال في الكويت هذه الايام.

وكما ذكرنا فان اعتقال مجموعة الجمري ومحاكماتها الخمس التي بدات في شهر سبتمبر ١٩٨٩ ولم تنته الا في ٢٤ مارس ١٩٩٠ إنما كان لتوفير كبش الفداء الذي تستفيد منه الحكومة لصرف انظار الناس عن واقعهم واشغالهم بمتابعة اخبار السجناء والمحاكمات، وادخال الرهبة في قلب من يريد ان يتحرك سياسياً. وهذا ما حدث فعلا. فرغم حالة التبرم التي انتشرت في البلاد فقد بقي الوضع على ما هو عليه خصوصاً وان السجون قد امتلات بالعناصر الاسلامية القادرة على التخطيط للعمل السياسي واصبح هناك نقص حقيقي في الكوادر الاسلامية المتقدمة. وكانت سلطة آل خليفة تخطط لقمع اي تحرك محتمل وذلك بانزال اقصى العقوبات بحق المتهمين. فمثل هذه السياسة سوف يوفر حالة

البقية على صفحة ٤

صدور الاحكام الجائرة

بعد قرابة عامين من الاعتقال والتعذيب والتقديم للمحاكمات المتتالية أصدرت محكمة أمن الدولة الاحكام التالية بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٤:

١ـ المهندس محمد جميل الشيخ عبد الامير الجمري، ١٠ سنوات سجن
٢ـ المهندس عبد الجليل خليل ابراهيم، ٧ سنوات سجن
٣ـ سيد جميل كاظم حسن محمد، ٣ سنوات سجن
٤ـ الاخ علي جمعة ماجد حسين، ٣ سنوات سجن
٥ـ الاخ عبد النبي حسن مرهون، براءة
٦ـ الاخ حمزة حسن جاسم احمد، براءة
٧ـ الاخ حسن ابراهيم القصاب، ٦ اشهر سجن
٨ـ الاخ ابراهيم حسين قاسم، براءة
٩ـ الاخ حسين سهوان، براءة

افتتاح «بيت القرآن واغلاق «بيوت» القرآن

افتتحت الحكومة بيت القرآن في شهر مارس الماضي في الوقت الذي قامت فيه اجهزة المخابرات بغلق جميع فصول التدريس القرانية والاخلاقية في جميع المساجد في البلاد. كما تم اعتقال وتهديد القائمين على التدريس. وبهذا يكون آل خليفة قد امموا كل شيء حتى الدين. فالدين المسموح به هو ما يخدم السلطان وبعينه في ظلمه ويكرس الجهل والتخلف، وكم قارىء للقرآن والقرآن يلعنه؟

اعتقال مواطن بحراني في بغداد

في مساء الاربعاء الموافق ٢١ مارس ١٩٩٠ تم اعتقال المواطن البحراني محمد علي عيسى في مطار بغداد من قبل المخابرات العراقية بحجة اشتباههم بين اسمه واسم شخص مطلوب للسلطات البعثية من عام ١٩٨٢، والمعروف ان هذا المواطن لم يزر العراق قط في حياته الا هذه المرة وذلك بتاريخ ٩٠/٣/٦م.

محمد علي عيسى من مواليد ١٩٦٢م من قرية السنابس اصلا ومن سكنة جد حفص حالياً. وقد حكم هو وبعض رفاقه وهم: جعفر سهوان، عبد العزيز ناصر وفيصل حسن أحمد وهم جميعاً من السنابس، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥م لمدة خمس سنوات. وقد اطلق سراح الجميع بعد استكمال مدد الحكم اي في ١٩٨٧. ومنذ اطلاق سراحه هو ورفاقه، لم تزل المخابرات الخليفية تستدعيهم بين الفينة والاخرى. وقد اتهموا بالانضمام الى حزب مناوىء، والتشجيع على كراهية النظام وحيازة مناشير وغيرها من التهم المعتادة.

محمد علي هو اكبر اخوانه، يعمل في مطعم في قرية السنابس، وأبوه يعمل في دولة الامارات بعدما ضاق السبيل به في موطنه البحرين.

ومنذ ليلة الخميس ٩٠/٣/٢١م لم يعرف خبر عنه والكل ينتظر رجوعه بعد أن اتصل آخر مرة يوم الاربعاء عصراً واخبر بوصوله في المساء (وذلك قبل اعتقاله).

والمشكلة ان حكومة آل خليفة في البحرين لا تعتبر نفسها مسؤولة عن رعاياها الشيعة في ما لو حدث لهم مكروه خارج البلاد. اما داخل البلاد فهي تهتم بهم فقط من اجل الاعتقال والتعذيب. فاية سلطة هذه التي لا تدافع عن مواطنيها؟

«فوكلاند» في البحرين

مضى على اعلان «الاستقلال» تسعة عشر عاماً، ولكننا لا زلنا لا نرى اي مدلول على ذلك. الادارة بيد الاجانب، القيادات الامنية الحساسة بيد الاجانب، اسماء المتاجر اجنبية، وكل شيء اجنبي. ولكي يدلل آل خليفة على استقلاليتهم، اقاموا منشآت «سياحية» في جزر صغيرة جداً على الساحل الجنوبي الشرقي واسموها «جزر الفوكلاند»!.

ماذا بعد هندرسون

البريطاني ايان هندرسون في العقد السبعين من عمره رأس المخابرات منذ عام ١٩٦٦، واصبح له النفوذ الاكبر في البلاد. وكانت الانباء قد اشارت الى قرب تقاعده منذ العام الماضي. الا ان الوضع الامني وسيطرته الكلية مع عدد من الضباط البريطانيين على كل شيء حال دون تقاعده، الذي كان من المفترض اساساً ان يحصل منذ مطلع الثمانينات. ولا يعتقد ان ذهاب هندرسون او موته سوف يغير شيئا من سياسة المخابرات. ذلك ان القيادة العليا في هذا الجهاز الحساس لا زالت في ايدي البريطانيين. كما وذكرت بعض المصادر المطلعة ان ابن هندرسون ويدعى «دايفيد هندرسون» قد اخذ موقعه ضمن الجهاز. والمعلوم ان «قيادة الامن العام» وهي قلب وزارة الداخلية تتكون من اللواء البريطاني جيم بيل (المدير العام) وابراهيم بن محمد آل خليفة (نائب المدير العام) وايان هندرسون (مساعد المدير العام) واحمد عبد الرحمن بو علي (مساعد المدير العام للشئون الادارية) وليس من المعلوم فيما اذا كان رئيس القسم الخاص الجديد سوف يكون احد الثلاثة المتبقين او احد البريطانيين الآخرين. وهذا امر بالغ الحساسية، لانه يلعب دوراً هاماً في الصراع الداخلي على الحكم. فرئيس الوزراء المعروف بخطه البريطاني وكذلك اخوه (امير البلاد) يسيطران على وزارة الداخلية عبر الضباط البريطانيين ووزير الداخلية محمد بن خليفة آل خليفة وابن رئيس الوزراء الوكيل المساعد لشؤون الهجرة والجوازات علي بن خليفة. اما اذا تمكن «ولي العهد» حمد بن عيسى من مد نفوذه الى وزارة الداخلية فان ذلك يعني احتمال تغيير التركيبة للاءمتها مع التوجه الامريكي ـ السعودي.

من اوراق الحركة الاسلامية (٢)

الحركة الاسلامية والتجربة البرلمانية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية انحساراً للامبراطورية البريطانية، ومع قرب موعد انسحاب الجيش البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ والغاء المعاهدات المبرمة تحت عنوان «الحماية»، بدأت تلوح في الافق ملامح التغيير في اسلوب الحكم الذي تنتهجه عائلة آل خليفة. فبالاضافة الى الفراغ العسكري الذي سيتركه الانسحاب البريطاني.كانت هناك ضغوط داخلية وخارجية اضطرت آل خليفة لفتح الباب امام مشاركة شعبية محدودة في الجانب التشريعي من الممارسة السياسية.

فقد كان الوضع الداخلي مهددا بالانفجار بسبب التذمر الشعبي الواسع والاختناق السياسي الذي فرضته حالة الطوارىء المعلنة منذ عام ١٩٥٦. ومن ناحية اخرى ، كان شاه ايران قد صعد من مطالبته بالبحرين مما حدى بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا للضغط عليه لتحويل القضية للامم المتحدة للبت فيها لمنع حدوث خلل في «أمن الخليج». وقبل ارسال الامم المتحدة لجنتها المكونة من «شخص واحد» لتقصي الحقائق والتعرف على رغبة شعب البحرين اخذت عائلة آل خليفة بالتقرب من القطاعات المختلفة للتأكد من وقوفهم مع حكم آل خليفة. ولهذا قام عيسى بن سلمان «الامير» بزيارة للامام السيد محسن الحكيم (قدس سره) في النجف الاشرف بالعراق عام ١٩٦٩ بصفته الزعيم الروحي للشيعة في العالم آنذاك، وتحدث معه حول مسألة مطالبة شاه ايران بالبحرين وطلب منه «مساندة شيعة البحرين» في هذا الامر، مقابل عدم منع الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية او التمييز ضدهم.

وكان لا بد للعائلة الحاكمة ان تستجيب لبعض المطالب الشعبية، اذ برز اتجاهان داخل العائلة، احدهما بزعامة خليفة بن سلمان (رئيس الوزراء) الذي عارض المشاركة الشعبية والآخر بزعامة محمد بن مبارك (وزير الخارجية) الذي ابدها قائلا: «من الافضل ان نسمح بالمشاركة قبل أن تفرض علينا» (انظر كتاب «الخليج العربي» للدكتور جمال زكريا قاسم). وبهذا اوعز عيسى بن سلمان لمجلس الدولة (الوزراء) بكتابة الدستور بالاستعانة بالتجربة الكويتية التي بدأت عام ١٩٦١ غير أنه تم مراجعة الامر في ما يخص الجهة التي ستتولى كتابة الدستور، اثر المعارضة التي برزت على السطح منذ القرار الاول. واستقر القرار على صيغة المجلس التأسيسي على ان يتم انتخاب نصف اعضائه ويعين رئيس الوزراء النصف الآخر.

اختلف موقف الاتجاهات الاسلامية من المشاركة الشعبية. والمواقف التي برزت لدى الاتجاه الديني السني والاتجاه الديني الشيعي هي ذاتها التي برزت في الخمسينات، حيث وقف الاخوان المسلمون (فرع البحرين) مع عائلة آل خليفة في صف واحد، وبدلا من الدخول في المعترك سياسي حصنوا مواقعهم الادارية داخل المؤسسات التعليمية وغيرها. اما الاتجاه الديني الشيعي ممثلا بعلماء الدين والخطباء الحسينيين فاعتبروا المشاركة الشعبية فرصة لطرح المطالب العادلة والدفاع عن الوجهة الاسلامية للبلاد ورفع التمييز الطائفي والظلم عن مختلف قطاعات الامة.

اجريت الانتخابات للمجلس التأسيسي في ديسمبر ١٩٧٢ وشملت تسعة عشر دائرة انتخابية، توزعت فيها المقاعد بين مختلف الاتجاهات. وكان خليفة بن سلمان، اخ الامير، ورئيس مجلس الدولة ـ مجلس الوزراء فيما بعد ـ قد ارجأ تعيين الوزراء من غير عائلة آل خليفة حتى تنتهي الانتخابات لكي يعادل عدد النواب الشيعة بعدد النواب السنة كما سياتي واضحا في ما بعد. وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز النواب من الطائفة الشيعية باربعة عشر مقعداً من اثنين وعشرين مقعدا. وبعدها قام رئيس الوزراء بتعيين ثمانية نواب (٣ شيعة و ٥ سنة) وتعيين اربعة وزراء شيعة ووزيرين من الطائفة السنية وستة وزراء من عائلة آل خليفة. وهكذا اصبح «التوازن الطائفي» بعد التعيين في المجلس التأسيسي المذكور منقسماً بين ٢١ شيعيا و ٢١ سنيا. كتاب «البحرين» (انظر اميل نخلة). والغرض من ذكر التوزيع الطائفي بيان العقلية التي تسير عليها عائلة آل خليفة.

استمر المجلس التأسيسي لدورة واحدة كان الهدف منها اقرار مسودة دستور للبلاد ارادت السلطة منه تعزيز شرعيتها، وارادت منه الاتجاهات الاخرى تثبيت مواد في الدستور تخدم اهدافها.

وقد استفادت الحركة الاسلامية من المساجد والمآتم في حملاتها الانتخابية وفي توسيع قاعدتها الاجتماعية. ففي عام ١٩٧٢ وبعد سعي حثيث استمر اربعة سنوات استطاع عدد من الشباب العامل بمساندة العلماء تأسيس «جمعية التوعية الاسلامية» بالدراز، والحصول على رخصة رسمية بذلك، ومنذ ذلك الوقت اصبحت الجمعية مركزاً قوياً للنشاط الاسلامي والثقافي والاجتماعي الذي انتشر فيما بعد في مختلف المناطق الشيعية، وضمت في صفوفها العديد من الاطباء والمحامين والمهندسين وخريجي الجامعات من التخصصات الاخرى والمئات من الموظفين. وفي عام ١٩٧٣ اصدر الاستاذ عبد الله المدني مجلة اسبوعية باسم «المواقف» اريد لها ان تصبح منبراً للاتجاه الاسلامي وصوتاً اعلامياً له. وقد استخدم كل من المجلة والجمعية بصورة فعالة لمساندة الاسلاميين (الكتلة الدينية) داخل المجلس الوطني، الذي تم انتخابه بعد انتهاء دورة المجلس التأسيسي.

تميز النشاط الاسلامي في بداية السبعينات برد الفعل، عبر محاربة الافكار الالحادية ومقاومة الفساد الناجم عن الاختلاط وانتشار الدعارة والخمور والدعوة للامتناع عن تناول الاطعمة الحرام المستوردة من الخارج ومحاربة البرامج التليفزيونية المخلة بالآداب والاخلاق العرفية والاسلامية والمطالبة بزيادة البرامج الدينية واعطاء الفرصة لعلماءالدين لتقديم البرامج الاذاعية والتلفزيونية والمطالبة بتدريس المذهب الشيعي للطلاب الشيعة في المدارس. فاز الاسلاميون بتسعة مقاعد (من اصل ٣٠ مقعداً) في انتخابات المجلس الوطني التي اجريت في ٧ ديسمبر ١٩٧٣ وقامت الحكومة بتعيين ١٤ وزيراً كاعضاء في المجلس بحكم مناصبهم. وكانت حالة الطوارىء التي فرضت منذ عام ١٩٥٦ قد رفعت لفترة قصيرة قبل الانتخابات، ولكن السلطة عادت وعلقت المادة «٢٨» من الدستور، الخاصة بالتجمعات للحد من شعبية المعارضة بشقيها الاسلامي والوطني. مخطط الحكومة هذا فشل، ودخلت المعارضة بمختلف اتجاهاتها الى المجلس، وكانت نتيجة الانتخابات والتعيين بروز قوتين في المجلس: الاولى، تتمثل في الوزراء والتجار، والثانية، تشمل المعارضين للحكومة. ومع بدء الجلسات تبلور الاتجاهان في اربع كتل وهي كتلة الحكومة (الوزراء)، كتلة الوسط، والكتلة الشعبية والكتلة الدينية.

ضمت كتلة الوسط مجموعة من التجار والاثرياء الذين دخلوا المجلس ذوي عقيدة سياسية واضحة بالاضافة لبعض الاشخاص الذين كانوا من المعارضين تاريخيا للحكومة.

ومن الملاحظات الاخرى على هذه الكتلة عدم تجانسها في المواقف والمناقشات التي دارت في المجلس، الا انها عموماً، اعتبرت سندا للحكومة خلال التصويت على بعض القوانين الهامة. من جهة اخرى تكونت الكتلة الشعبية من الاشخاص المنتمين او المؤيدين لمجموعة الاحزاب السياسية القومية والشيوعية والبعثية او مخلفاتهم. وكان عدد افرادها ثمانية اشخاص، البعض منهم كان قد درس في موسكو واخرون في بغداد. وتركزت مطالب الكتلة الشعبية على حقوق العمال النقابية وتحرير المراة ومزيد من حرية التعبير عن الراي (انظر كتاب «القبيلة والدولة في البحرين» للدكتور فؤاد اسحاق الخوري).

اما الكتلة الدينية فقد تكونت من تسعة اعضاء اربعة منهم كانوا من طلبة العلوم الدينية في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، وكان ابرز اعضاء هذه الكتلة ثلاثة نواب هم الاستاذ عبد الله المدني رئيس تحرير مجلة المواقف (الذي اصبح نائب السر في المجلس الوطني) والشيخ عيسى احمد قاسم والشيخ عبد الامير الجمري، والاخيران كانا يتصدران جمعية التوعية الاسلامية ايضا.

اتخذت الكتلة الدينية من المساجد والحسينيات (المآتم) وجمعية التوعية الاسلامية ومجلة «المواقف» منطلقا لنشر افكارها ومواقفها وتوسيع قواعدها الاجتماعية حيث وقفت الكتلة مع حقوق العمال في اقامة النقابات وحرية التعبير والكلمة وطرحت المطالب الاسلامية الاصلاحية الاخرى بقوة. وكما يظهر، كان هدف الحكومة بسماحها بالمشاركة الشعبية احتواء المعارضة والتنفيس عنها الا ان ظهور الكتل السياسية داخل المجلس لم يخدم الهدف المذكور حيث وجدت عناصر المعارضة وكانها تفزوها في عقر دارها. فبينما اراد آل خليفة من المجلس ان يكون هيئة استشارية حول مشاريع العمران ورصف الشوارع وتحسين ظروف المدن والقرى وما شابه من النشاطات، واذا بجلسات المجلس تتحول لجلسات محاكمة او استجواب للاعمال التي قامت بها الحكومة او تنوي القيام بها.

أستمرت هذه الاوضاع الحادة حتى نهاية عام ١٩٧٤ عندما اصدر عيسى بن سلمان «مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة» دون عرضه على المجلس الوطني للموافقة عليه. فبدلا من انهاء حالة الطوارىء التي طالب بها اعضاء المجلس قامت الحكومة بتعزيزها وتأكيدها وذلك باصدار «قانون أمن الدولة» الذي يلغي قانون الأمن العام لسنة ١٩٦٥، ويشرع قانونا اشد ارهابا وقسوة حيث يسمح لوزير الداخلية مثلا بموجب هذا القانون أن يأمر بالقبض على اي شخص «اتى من الافعال والاقوال او قام بنشاط او اتصالات داخل البلاد او خارجها مما يعد اخلالا بالأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد و ايداعه السجن لمدة ثلاث سنوات دون محاكمة، وتفتيشه سكنه ومحل عمله. وفي حال محاكمته تكون جلسات المحكمة سرية (حسب ما يراه المدعي العام) ولا يحضرها سوى ممثل الادعاء والمتظلم وممثله، وتعقد بمقر محكمة الاستئناف العليا. وهذا يعني عدم استطاعة اي شخص استئناف الحكم.

وهكذا وجد نواب المجلس انفسهم وجهاً لوجه امام السلطة، فاما ان يرضوا بالواقع وذلك يعد تنازلا عن المبادىء الاسلامية والوطنية واهانة للشعب، واما اسقاط القانون، وكان الخياران احلاهما مر، الا ان الرأي استقر على معارضة القانون المذكور.

تحالفت كتلة الشعب مع الكتلة الدينية (انظر جريدة الاضواء ٢٦/٦/١٩٧٥)، وبضغط شعبي انضم اكثرية اعضاء كتلة الوسط ضد القانون. وكان النواب قبل تلك الفترة قد بدأوا يضربون على الوتر الحساس للسلطة بشأن مخصصات العائلة الحاكمة من موارد الدولة والاعتقالات غير القانونية والوجود العسكري الامريكي في البلاد وتوظيف الاجانب في جهاز الامن.

تأزم الوضع بين الحكومة والنواب في الاشهر الخمسة اللاحقة، ومع مرور الوقت كان موقف المعارضة يقوى ويضعف في المقابل الموقف الحكومي. ومع حلول شهر مايو ١٩٧٥ اقتنعت الحكومة بانها عجزت عن احتواء المعارضة. وعلى الصعيد الخارجي كانت مشايخ الخليج تراقب الوضع في البحرين بحذر وترقب حيث كانت الصحف البحرانية تنشر محاضر جلسات المجلس الصاخبة بالتفصيل واعتبرت الحكومة السعودية ان ما يجري في اروقة المجلس الوطني البحراني يعد بادرة خطيرة تنسف من الاساس الاعراف القبلية في الحكم الذي لا يخضع للمراقبة والمحاسبة. ووجد خليفة بن سلمان (رئيس الوزراء) فرصته الذهبية في ضوء الضغوطات المحلية والاقليمية على مسيرة المجلس حيث امر مجلس الوزراء بالانسحاب مما اضطر المجلس الوطني لتأجيل جلساته لعدم اكتمال حد النصاب. استمر انسحاب وعدم حضور مجلس الوزراء لجلسات المجلس الوطني حتى حلول العطلة الصيفية. وسعت الحكومة لاحتواء الموقف بالعمل خارج المجلس خلال العطلة والاتصال بالنواب لحملهم على التنازل ولكن دون جدوى.

وفي ٢٤ اغسطس ١٩٧٥ قدم مجلس الوزراء استقالته من المجلس الوطني في مسرحية معدة مسبقاً. وفي اليوم التالي اصدر عيسى بن سلمان «الامير» مرسوما بحل المجلس الوطني وتعليق المادة «٦٥» من الدستور التي تنص على اعادة الانتخابات خلال شهرين والا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية. اما العذر الذي قدمه خليفة بن سلمان آل خليفة (رئيس الوزراء) لاستقالة مجلس الوزراء فهو ان المجلس اخذ يعطل المشاريع ويعرقل مسيرة التنمية في البلاد لاسيما القوانين التجارية بعد فتح اسواق البحرين المالية في هذه الفترة لبنوك «الاوفشور» للانتقال الى البحرين اثر نشوب الحرب الاهلية في لبنان. وبهذا اسدل الستار على التجربة البرلمانية في تاريخ البحرين، ولم تستطع الحكومة تحمل نواب الشعب اكثر من شهر، وبقيت التجربة مع ذلك دليلا تاريخياً قوياً على النضج السياسي للقواعد الشعبية البحرانية، وعلى الوعي العام لدى اهالي البحرين بكيفية ممارسة الحياة السياسية وعجز الحكومة عن مجاراتهم.

١٠ سنوات سجن للتعبير عن الرأي

في يوم السبت ١٩٩٠/٣/٢٤، فاجأت محكمة أمن الدولة الجميع باصدار احكام جائرة بحق الاخوة الذين اعتقلوا منذ منتصف عام ١٩٨٨. وهي المرة الاولى منذ عام ١٩٨٢ التي تصدر فيها الاحكام بالسجن لمدة عشرة اعوام، والتي كانت من نصيب ابن فضيلة الشيخ الجمري المهندس محمد جميل الجمري. كما تم اصدار الحكم بسجن صهر الشيخ الجمري، المهندس عبد الجليل خليل ابراهيم سبع سنوات.

اما الاسباب الفعلية لاصدار الاحكام الجائرة فهي قيام مجاميع الشباب بعقد اجتماعات حاشدة في المساجد ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ والقاء الخطب والكلمات التي عبرت عن وجهة نظر الشارع البحراني تجاه الاحداث المضطربة آنذاك اثر مذبحة الحجاج في مكة وتصاعد التدخل الامريكي في حرب الخليج. وكان من اكبر تلك الاحتفالات الاحتفال باسبوع الوحدة الاسلامية في مسجد مؤمن بالمنامة في اكتوبر ١٩٨٧، والاحتفال بيوم القدس في جامع الامام زين العابدين في بني جمرة بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٣. وهي الاحتفالات التي استدعت بعدها السلطات الشيخ الجمري وحذرته من «مغبة الاستمرار» في تصدر النشاطات الجماهيرية.

وفي يوليو ١٩٨٨ تمت اقالة الشيخ الجمري من المحكمة الجعفرية الكبرى. وكانت حينها الاوضاع تتصاعد خلال موسم العاشوراء وحصلت مواجهة بين الشرطة وأهالي البلاد القديم، وفي كل تلك الاحداث كانت السلطة توجه الاتهام للشيخ الجمري بتصدر النشاطات.

في ١٩٨٨/٨/٣٠ و ١٩٨٨/٩/٤ تم اعتقال صهر وابن الشيخ الجمري على التوالي. وفي ١٩٨٨/٩/٦ تم اعتقال الشيخ الجمري من منزله، الا انه تم الافراج عنه بعد ساعة من اعتقاله عندما خرج اهالي بني جمرة في تظاهرة مباشرة بعد الاعتقال.

اما الاشهر التي تبعت تلك الاحداث فقد شهدت تعذيب العشرات من الذين اعتقلوا لجبرهم على التوقيع على اعتراف يدينهم بالانتماء «لحزب الله» وان الشيخ الجمري حرضهم ضد النظام.

وتم توزيع الاعداد الكبيرة من المعتقلين على مجموعات متفرقة وتقديمها للمحاكمات (التي لا زالت جارية). وكانت المجموعة التي ضمت ابن الشيخ الجمري وصهره قد قدمت للمحاكمة الاولى في ١٩٨٩/٦/٢٢ الا انها اجلت حتى ١٩٨٩/٩/١٤ وخلال تلك الجلستين طالب المدعي العام بانزال اقصى العقوبة على الاخوة التسعة للتهم المذكورة آنفاً.

في جلسة ١٩٨٩/١٠/١٢ تم سؤال كل واحد من التسعة «هل تقر انك مذنب؟» اجاب الجميع انهم ليسوا مذنبين.

في جلسة ١٩٨٩/١١/٦، تم احضار سبعة شهود ادعى المدعي العام انه تمت دعوتهم من قبل التسعة للانضمام لحزب الله. ولكن الشهود نفوا ذلك وقالوا بانهم تم تعذيبهم من قبل المخابرات لاجبارهم على التوقيع على اعترافات كاذبة.

في جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤، قامت المحكمة باستجواب كل من الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ عيسى قاسم الا ان العالمين الفاضلين انكروا دعوة المدعي العام من ان المتهمين التسعة قد ناقشوا معهما تأسيس حزب الله.

اما في جلسة ١٩٩٠/١/٢٥، فقد قامت المخابرات بخدعة اجبرت فيها محامي الدفاع للسفر خارج البحرين، لتمكينها من تأجيل المحاكمة بعد فشل المدعي العام في اثبات اي من التهم الموجهة للتسعة.

في جلسة ١٩٩٠/٢/٢١، اصر المدعي العام على انزال اقصى العقوبة والاخذ بالاعترافات التي وقع عليها التسعة اثناء التعذيب. وهكذا صدرت الاحكام في ١٩٩٠/٣/٢٤، وكانت واضحة في كذب الادعاء، اذ ان الانتماء لتنظيم يعاقب عليه بالسجن لخمس سنوات على الاقل، بينما تمت تبرئة وسجن سبعة من المتهمين لمدد تتراوح بين ٦ اشهر و ٣ سنوات.

واعتبرت الاحكام بعشر سنوات وسبع سنوات عقاباً للشيخ الجمري على مواقفه من النظام، الذي حرم الشعب من جميع حقوقه الاساسية في التعبير عن رايه في ما يخص مصلحة البلاد واهلها. كما اكد النظام عنجهيته ومسايرته المعاكسة للرياح التحررية التي تجتاح العالم. فهل ستبقى الانظمة القبلية المتخلفة تتحكم وتتلاعب بمقدرات شعب الخليج الى الابد؟ والى متى سوف يستمر الدعم الغربي لهذه الانظمة المتعفنة؟

محمد جميل الجمري: ١٠ سنوات

عبد الجليل خليل ابراهيم: ٧ سنوات

سيد جميل كاظم حسن: ٣ سنوات

ردود الفعل

كانت عوائل المتهمين التسعة ينتظرون خارج قاعة المحكمة وحال سماع النساء بالاحكام الجائرة اقتحمن قاعة المحكمة، واشتبكن مع الشرطة. بعدها اسرعت احدى الشاحنات العسكرية وتم اخلاء الذين صدرت بحقهم الاحكام. ولوحظت الابتسامات تعلو وجوههم وهم يهتفون «الله اكبر». وكان الاربعة الذين «برّئتهم» المحكمة قد انهارت اعينهم بالبكاء وهم يودعون اخوانهم المظلومين.

البقية على صفحة ٤

شموخ الأشاوس

يا شامخة الاشاوس. يقولون انكم صحكتم حين نطق القاضي الخليفي بالحكم عليكم. ذلك الحكم الذي تلقنه من اسياده. ابتسمتم وضحكتم بعضكم وحدقتم ربكم على حريتكم التي يوفرها السجن لكم. ويقولون ان اخوتكم الذين قرر القاضي الافراج عنهم ملأوا المحكمة بكاءا لفراقكم وشعروا بانهم سيذهبون الى السجن الحقيقي بعد ان غادروا المعتقل. ويقولون ان صيحات «الله اكبر» وهتافات «النصر للاسلام» وغيرها ملأت اركان محكمة امن الدولة... يقولون ويقولون... وكل ما يقولونه انما هو جانب من تاريخ جهاد هذه الامة. الذي صنعتم بصمودكم جزءا كبيراً منه وسطرتم في صفحاته سطوراً ناصعة تنطق بالعزة والكرامة والمجد.

نطق القاضي الخليفي بحكمه، حكم الشيطان، فكاد سقف المحكمة يقع على ارضها استنكاراً للكذب الفاضح والتلفيق المكشوف. حاول القاضي ان يتمالك نفسه من السقوط. ولكنه سقط امام عزمكم. كان يتوقع ان تبكوا فضحكتم. وكان اسياده ينتظرون استسلامكم فشمختم. فكيف تحققت المعجزة وخر الصنم على وجهه مهشماً؟ انى لهذه العظمة في الدين والايمان والشجاعة والعطاء ان تهتز امام صعلوك مرتزق يلحس القصاع ويدمدم بما يريده الاسياد؟ وكيف سيستر هذا المتربع على كرسي القضاء وجهه عن الناس في الدنيا وعن ربه في الآخرة، وما هو العطاء المادي الذي سيناله بعد ان ادى دوره في ظلم الناس وسجن الابرياء وتمزيق العائلات وتفتيت الشمل؟ هل يعلم انه يعيش ميت الضمير ويحيا بلا روح بعد ان باع ضميره بثمن بخس؟

يا إخوتنا الابطال: إننا لنتصاغر امام عظمتكم وتضمر نفوسنا ونحن نسمع قصص الصمود والثبات على المبدأ. إنهم ينتظرون ان تسترحموهم ويتوقعون ان تستعطفوا الحاكم وزمرته لتخرجوا من خبايا السجن وتعيشوا كما تعيش الانعام. لو فعلتم ذلك فما فرقكم عن الذين يبيعون ضمائرهم للسلطان؟ وكيف سيكون هناك تمييز بين الحق والباطل، بين الصدق والكذب، بين النهار والليل بين الظلام والنور؟ انتم النور والنهار والصدق والحق، ولذلك فانتم في الاغلال. أوليس الحق مهضوماً خلال التاريخ؟ وهل المخلصون واصحاب الحق واهل الضمائر الحية الا في غياهب السجون او في جنبات المعمورة من هذه الدنيا؟ ولكن ماذا يضيرهم وهم الذين ينعمون براحة البال ونقاء الضمير وصفاء القلب؟

استقبلتم الحكم راضين بقضاء الله فتوجهتم لاهلكم الذين اذهلتهم المصيبة فاستسلموا للبكاء، فبالله عليكم كيف اصبحتم اربط جاشاً من الاهل والاقرباء والاصدقاء، وكيف تعرفتم على محاولات التحجيم والاحتواء فانتفضتم تشدون من عزم الواهنين وتسيرون نحو الزنزانات سير المنتصرين؟ هل السجن مدرسة لتنتج الابطال؟ وهل الانفصال عن دنيا المدة واللذة والشهوة عنوان الصمود والصعود والبقاء؟ تساؤلات كثيرة وجدنا انفسنا عاجزين عن الاجابة عليها لاننا لم نشاركم المحنة ولم نشاطركم ضيق المسكن وزهد الماكل والملبس. كنا نظن ان توفر الحياة الهادئة الناعمة تصنع الرجال والابطال، ولكن حين شاهدناكم وانتم تردون كيد القاضي في نحره اتضح لنا خطأ ظننا. فانتم انتم الابطال ونحن نحن الخانعون الذين اتعبتنا شهوات الدنيا حتى صعب علينا تركها.

تعلمنا من موقفكم في الرابع والعشرين من شهر مارس كيف يضرب كبرياء المتغطرسين وكيف تكسر شوكة المغرورين وكيف ينتصر المغلوبون ويهزم المستكبرون. بكاء اطفالكم يحزننا ولكنه يصنع فينا الامل، لأن هؤلاء سيكبرون وتكبر معهم روح الثورة ضد الظالمين وحالة الحقد على الجائرين. صرخات ازواجكم وأمهاتكم تنهك قوانا ولكنها تستنهضنا لرد كيد الحاقدين. ثقوا يا احبتنا بان الحزن يخيم على البحرين منذ تفوه القاضي الخليفي بحكمه الزائف، فانتم ضميرها وعقلها وروحها، ولقد صامت البلاد على مضض وهي متشحة بالسود، فليس هناك من لم تزده الجادثة كراهية للنظام، وليس هناك من لم تحرك ضميره تضامناً معكم.. كل ذلك لأن جريمة الخليفيين كبيرة هذه المرة وافتراءاتهم اكبر. الجميع يعلم انكم مؤمنون الى حد اليقين وطنيون الى النخاع محبون ارضكم وبلدكم الى حد التضحية والفداء، ولذلك فقد سقط الحاكم في اعين الناس، وانتصرتم عليه وعلى ترهاته، فلتهنأوا كيوسف ولتشمخوا كموسى بن جعفر.

يا أرض أوال! حتى متى يبقى الأشقياء حاكمين بلادنا، والى متى يبقى ابناء البلاد رازحين في قيودهم؟ لماذا تتحرك كل الدنيا لاسقاط الطواغيت ويبقى الخليفيون بعيداً عن رياح التغيير؟ نحن نعلم أن كيدهم لن يدوم، ولكن طال الأمد واستشرى الظلم وضيعت الحقوق. فهل من فجر يوقظ النائمين وهل من نسمة هواء عليلة تنبه الغافلين، متى نصر الله.. الا إن نصر الله قريب.

خواطر بحراني:

حل الفحول

الفحل نجل الفحل فحل الفحول
مربي الخيول ابو محمد، فقد اعادت
جد العرب، حيث غزت باريس، بل كل
وروبا اربعة خيول عربية اصيلة. ومن
لمتوقع ان يصل دلون وعرادوس وأوال
البحرين الى حي الشانزاليزيه في سبتمبر
ن هذا العام. هذا ما تناقلته وكالات
لانباء، ولا عجب، فعندما نعجز عن غزو
وروبا بالعلم والقيم الحضارية، فلا مانع
ن ان تدوس سنابك خيولنا على جبهة
لحضارة الاوروبية. في قديم الزمان،
ندما ارتفعت راية الاسلام، بدأ الزحف
لمقدس من جهة جبل طارق، حيث عبر
لمضيق بجنوده، ثم احرق السفن وهو على
طراف اوروبا معلناً «البحر من ورائكم
لعدو من امامكم».

في هذه المرة قررنا العبور من الجهة
الاخرى، صوب بحر ايجه من الجهة
التركية اليونانية غرباً باتجاه فرنسا.
بكالات الانباء التي تناقلت خبر الغزو
لعربي المعاصر لم يفتها الاشارة الى تولع
امير البحرين بالخيول العربية وان فاتها
التلميح الى ان ابنه راشد هو رئيس نادي
الفروسية الذي يرعى سباقات الجمعة

ومن المشهور ان الامير وابنه حمد
راشد يهتمون كثيراً بالخيول العربية
(وغير العربية) ولهما اصطبلات تضم
خيرة الفحول، حتى ان سموه يفتخر دائماً
امام زائريه، كما نقل عنه بأنه فحل
الفحول، بل ان هذه الخصلة تعتبر من
اهم صفاته التي تتحدث عنها الركبان،
والله اعلم.

مهمة اعلامية:

وزير الاعلام البحرين طارق المؤيد كان
في جدة بالحجاز خلال الشهر الماضي
لمناقشة وضع سياسة اعلامية خليجية مع
التركيز على ما يسمى الاعلام الخارجي.
والمقصود طبعاً هو كيف يمكن لاجهزة
الاعلام الممولة من دول مجلس التعاون
الخليجي، وهي كثيرة ولله الحمد، ان توجه
الراي العام العالمي والعربي بعيداً عن
الحديث حول التغييرات الديموقراطية في
العالم والتركيز على قضايا جانبية
وتضخيمها. ويرافق وزير الاعلام وفد من
ضمنه خليل ابراهيم الذوادي وكيل وزارة
الاعلام المساعد للثقافة والتراث الوطني،
ومدير التلفزيون سابقاً. وينقل عن خليل
انه وقبل ترقيته لمدير ادارة كان يرافق
طارق المؤيد حاملا عباءته. وفي احد
المؤتمرات، كان طارق يدخن سيجاراً، ولم
يوفر المضيفون مطافيء في محاولة منهم
لمنع التدخين بطريقة مؤدبة. واحتار المؤيد
في كيف ينفض السيجار. يقول خليل، كان
الامر حرجاً، فما كان من طارق الذي كان
جالساً وانا واقف خلفه الا ان طلب مني
ان افتح يدي لاخلصه من الحرج
الدبلوماسي، واستخدم كفي للتخلص من
طفو السيجارة. ومن يومها، رافق الوزير
دائماً لكنه احتفظ بمطفأة سيجار في
الحقيبة الدبلوماسية، والله اعلم.

البحث عن بديل:

خلال حضوره مؤتمر مكافحة المخدرات
في لندن اجتمع محمد بن خليفة الخليفة
وزير الداخلية مع ديفيد ميللر وزير الدولة
البريطانية للشؤون الداخلية حيث تباحث
معه في شؤون العلاقات الثنائية وسبل
تعزيزها بين البلدين وقضايا ذات اهتمام
مشترك».

وتسرب انه من بين الامور التي
استعرضها الوزير البحراني خلال
تواجده في لندن هي كيفية استبدال ايان
هندرسون الذي يقال انه في حالة صحية
لن تمكنه من مزاولة اعماله بنفس الفعالية

وقد طرحت عدة اسماء من البحرين،
الا ان الخلافات بين اجنحة العائلة
الحاكمة لا تسمح باختيار احد الخليفيين
لتولي هذا المنصب الحساس، اي
الاشراف على واحد من اكثر اجهزة
المخابرات الخليجية تطوراً وعنفاً. اولا
لعدم كفاءة اي منهم وثانياً للخوف من
انحيازه الى هذا الجانب او ذاك. ويقال ان
خليفة يحبذ تعيين ضابط بريطاني بينما
يحبذ حمد تعيين احد ابناء العائلة، ربما
احد اخوانه العاطلين. الامير لم يبد برأيه
بعد وجاء وزير الداخلية لاخذ راي
الاعمام والله اعلم.

الدفاع عن اسم درع الجزيرة:

في مقابلته مع صحيفة الايام والسياسة
(انظر صفحة ٢) اشار حمد الى قوات
درع الجزيرة العربية والاشكالات التي
تثار حول فعاليتها واصفاً اياها بأنها اول
وحدة عسكرية عربية تضم ستة جيوش
تنسق في ما بينها ومؤهلة للقيام بعمليات
دفاع مشترك. ويظهر ان سؤال صحيفة
السياسة انطلق من تقارير غربية حول
واقع الوحدة العسكرية التي كانت تسمى
«وحدة التدخل السريع» وهو اسم مقلد
على اسم وحدة الانتشار السريع» التي
انشأها كارتر على اخر عهده، واكتسب
الاسم الجديد «درع الجزيرة» كونه أقرب
للأجواء الخليجية. وكان الاسم قد اطلق
على المناورات الاولى والثانية لهذه القوة.

والمعروف ان السعودية تحتل اكثر من
٩٠٪ م تشكيلتها التي تقدر بعشرة الاف
مجند وبعض المدرعات، وهو ما تعتبره
بعض الدول، عمان والكويت بالذات، امرا
غير مقبول. التقارير الغربية تحدثت عن
تلكؤ عماني في المشاركة في المناورات من
جهة، واشتراك بحرية عمان مع البحرية
الايرانية في تدريبات لعمليات انقاذ في
مضيق هرمز من جهة اخرى، وكلا
التصرفين ازعجا آل سعود. من جهة
اخرى اشارت التقارير الى تجاهل سعودي
لمطالب عسكرية كويتية لتحديد مهمة هذه
القوات في حال اعتداء عراقي على الحدود
الكويتية لا سيما وان درع الجزيرة ترابط
في حفر الباطن بالقرب من المنطقة المحايدة
على الحدود
الكويتية ـ السعودية ـ العراقية، واعتبر
الكويتيون وجودها نوعا من الضغط عليهم
في ما يخص الخلاف على ممتلكات سكان
المنطقة المحايدة. ونقل عن مسؤول
عسكري عماني مقرب من وزارة الدفاع في
مسقط أن «درع الجزيرة» يجب ان تسمى
«درع الدرعية» نسبة الى مسقط رأس آل
سعود التي انطلقوا منها وغزوا اطراف
الجزيرة العربية، والله اعلم.

ما لكم لا تجدون لكم ايها الاحرار /

سـأبتسم لكن الفؤاد عليـل.. وأصبر لكـن الفـراق طـويـل
ومهما يكن من امر لا بد ان أرى شموخ كما الطود العظيم جليل
سـأصـدح لكن اللسـان ملعثم وأفخـم لكـن المتـين قليـل
لقد أصبح القلب الطليل معذبا وأصبـح جسمي يعتويـه نحـول
ولكـن لنفسي همـة لا تحـدهـا حـدود وانـى للفـؤاد مقيـل
أقبّـرة مـالي اراك كئيبـة وهـل قتل اللحن الجميل تكـول
وهذا فضاء الله ما ارحب الفضا ومـا اوسع القفـراء وهي سهـول
فهل ملت الاطيار في وكناتهـا وهـل خسف البدر المنير افـول
أقبّـرة مـا عـاد سرّك خـافيـا فمن هـذه الاطيار ثم رسـول
عرفتك ثكلى والـديـار حزينـة وديـع المها فوق الرمال تسيل
تجمعت الاحـزاب ضـد شعوبنـا وبقـت لحـرب المؤمنيـن طبـول
وكشر عن انيابه الذئب فاتكـا وما اقبح الذئبـان وهي تجـول
تحكم في الشعب الكريم مكابر وعـاثت بـارض السلتـين فلـول
وغُيب احـرار الـبلاد بسجنهـم فطـابت بهـم زنـزانـة وبـزول
وسيقت الى السجن الكئيب شبيبة عـلى يصـلي بينهـم وجميـل
لقد صنعوا التاريخ يوم صمودهم فلـولاهـم مـا كـان ثم صـؤول
شباب هم الاقمار يـوم طلوعهم وأن العلى من مجدهم لخجـول
ومهما طغى فرعون فوق رقابنا فـانـى لكيد الظـالمين يطـول
فيا بلبل الروض الخميل أضعتنا فصدحك لا يـرقى اليه مثيل
ومـا قدر الـرحمن لا بد واقـع ومـا خطط الشيطان سـوف يزول

ردود الفعل ـ البقية ـ

وفي اليوم التالي للمحاكمة نقلت وكالات الانباء العالمية، رويتر ووكالة الانباء الفرنسية وغيرها خبر اصدار الاحكام. كما نشرت بعد ذلك عدد من الصحف العربية الخبر، بكثير من التحريف. فالتصريح الذي ادلى به المحامي عبد الشهيد خلف اشار الى ان جميع المتهمين انكروا التهم الموجهة اليهم، وهي الانتماء لـ «حزب الله» والتجسس لصالح ايران بالنسبة للمهندس محمد جميل الجمري. وكانت اكثر الصحف تحديداً وكما هو متوقع جريدة «الشرق الاوسط» السعودية، التي زادت على الخبر قصة خيالية حول اتصال المهندس الجمري بالسفير الايراني السابق، بالرغم انه لم يوجد «سفير ايراني سابق» في البحرين منذ عام ١٩٨٢، حيث لم يكن الجمري في البحرين آنذاك وانما كان يواصل دراسته في الخارج.

واصدرت منظمة العفو الدولية بياناً بتاريخ ٣٠/مارس/١٩٩٠ قالت فيه «ان المحكمة التي اصدرت الاحكام تعتمد على الاعترافات كاساس رئيسي في اثبات الدعوى، وان هذه الاعترافات لا تحتاج الا الى تسجيل من قبل المدعي العام او الشرطة لكي تقبل من قبل المحكمة» واضافت: «ان اعتماد المحكمة على هذه الطريقة يشجع رجال الأمن للجوء الى التعذيب لسحب الاعترافات». كما اشارت المنظمة الى ان «محاكمة المتهمين امام محكمة الاستئناف المدنية العليا يحرم المتهمين من استئناف الحكم الصادر ضدهم».

واشار البيان كذلك الى الممارسات الاخرى التي تحرم المتهمين من الدفاع عن انفسهم، والتي منها «عدم وجوب حضور شهود الادعاء في المحكمة لمساءلتهم من قبل محامي الدفاع وحرمان المحامين لقاء المتهمين بصورة تتيح الدفاع عنهم، وان المحامين لا يحصلون على الاوراق الخاصة بالقضية الا قبل ايام معدودة، مما يجعل الوقت ضيقاً للاعداد للدفاع». وطالب بيان منظمة العفو الدولية «منح الخمسة المحكومين محاكمة عادلة بدون تأخير او الاخلاء عن سبيلهم».

من جانب آخر نشرت جريدة «الاندبيندنت» البريطانية بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠ في عمود «سجناء الرأي» خبر اصدار الاحكام، واشارت الى ثلاثة من المحكومين، وقالت بان الادعاء احضر ١٠ شهود عجزوا عن تدعيم التهم الموجهة وان «القضية تم تثبيتها بالاعتماد على اعترافات غير مدعمة بثوابت، وهي الاعترافات التي ادعى المتهمون انها سحبت تحت التعذيب».

محاكمات جائرة من عهد الظلمات ـ البقية ـ

توتر داخلي ويكون حجة لعدم القيام باي اصلاح سياسي في البلاد. وفي الوقت نفسه فهناك من وسائل الاعلام المأجورة ما يكفي لتضليل الراي العام ويصنع من هذه المآسي التي تحل بالشعب بطولات وامجاداً للعواثل الحاكمة بكل وقاحة وصلافة.

إن الحكم الذي اصدرته محكمة امن الدولة بحق شبابنا يتسم بكل معاني الحقد والكراهية لشعبنا البحراني الاصيل. فما معنى اتهام المهندس الجمري بالتهم التي وجهت إليه بدون تقديم دليل ملموس واحد؟ وما معنى اتهام الآخرين بالانتماء لـ «حزب الله» على اساس «اعترافات» من شباب آخرين سحبوا اعترافاتهم في محكمة امن الدولة في شهر ديسمبر الماضي؟ وكانت المباحث تريد تثبيت انتماء الشهود للتنظيم المذكور لتستطيع تثبيت التهم الموجهة لمجموعة الجمري. ولكن خاب ظنهم واسقط في ايديهم عندما اعترف الشهود بأن اعترافاتهم الموقعة انما اخذت تحت التعذيب! ومع ذلك لم يكن امام آل خليفة من مجال الا تكرار التهمة لمجموعة الجمري رغم انكارهم لها جملة وتفصيلاً. فالمطلوب هنا هو «تاديب» الشيعة في البحرين وإهانتهم بكل الاساليب وذلك بالاستفادة من الاجواء الطائفية التي خلقتها السعودية في العالم الاسلامي ومن اجواء الكراهية للشيعة التي خلقتها السياسات الغربية في العالم.

إن شبابنا الرازحين في سجون آل خليفة ابرياء من التهم التي وجهت اليهم، ونحن واثقون من ذلك. وهذا لا يعني انهم راضوه بحكم آل خليفة. فليس هناك مواطن بحراني شريف يقبل بهيمنة آل خليفة على حكم البلاد. انهم يسعون لإثارة النعرات الطائفية لتثبيت سلطتهم في البلاد ويعملون لشراء الضمائر بكل الأثمان من اجل اطالة امدهم، ويخنقون كل صوت حر شريف ليصفو لهم الجو. ومع ذلك فان هذا البلاد الذي لم يعرف الخنوع طوال فترة الاحتلال الخليفي سيبقى رافضاً حكمهم، وان شبابنا الذين يملأون السجون سيبقون رمزاً لهذا الرفض الشعبي، ولا نريد ان نتقدم للحاكم او غيره بطلب العفو لاحد منا لاننا نعتقد انه وزمرته هم السجناء وان شبابنا المغللين بالقيود هم احرار الامة واملها، وان النصر حليفهم انشاء الله.